الأمم المتحدة AS

Distr.
GENERAL

A/53/658
S/1998/1056
10 November 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون
البنود ٦٢ و ١٠١ و ١٠٢ و ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٦ و ١٠٨ من جدول الأعمال
مسألة قبرص
منع الجريمة والعدالة الجنائية
المراقبة الدولية للمخدرات
النهوض بالمرأة
تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة
تعزيز حقوق الأطفال وحمايتها
القضاء على العنصرية والتمييز العنصري

مجلس الأمن
السنة الثالثة والخمسون

رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه رسالة مؤرخة ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، موجهة إليكم من سعادة السيد آيتوغ بلومر، ممثل الجمهورية التركية لقبرص الشمالية.

وسأغدوا ممتنا لو أمكن تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن.

(توقيع) فولكان فورال
السفير
الممثل الدائم

111198 111198 98-34554

مرفق

رسالة مؤرخة ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ موجهة إلى
الأمين العام من السيد آيتوغ بلومر

أتشرف بأن أشير إلى البيانات التي أدلى بها ممثل القبارصة اليونانيين في اللجنة الثالثة في ١٣ و ١٩ و ٢٢ و ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، في إطار البنود ١٠١، "منع الجريمة والعدالة الجنائية"، و ١٠٢، "المراقبة الدولية للمخدرات"، و ١٠٣، "النهوض بالمرأة"، و ١٠٤، "تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة"، و ١٠٦، "حقوق الطفل"، و ١٠٨، "القضاء على العنصرية والتمييز العنصري"، تباعا من جدول الأعمال. وتتضمن هذه البيانات مزاعم تشوه الحقائق في قبرص بشكل صارخ وتثبت مرة أخرى أن اهتمام الجانب القبرصي اليوناني بالتبجح بالمواقف السياسية يفوق اهتمامه بدعم الجهود الرامية إلى بناء الثقة بين الجانبين. وبما أن الجانب القبرصي التركي محروم من حقه في إبداء الرأي أمام اللجنة المذكورة، فإنني مضطر إلى الرد على تلك المزاعم كتابة.

إن ممثل القبارصة اليونانيين يصور مرة أخرى قبرص الشمالية "كمناطق محتلة"، في محاولة يائسة لتبرئة الجانب القبرصي اليوناني من مسؤولية التسبب في النزاع في الجزيرة وإطالة أمده. وأود أن أذكّر ممثل القبارصة اليونانيين بأن الاحتلال الوحيد في قبرص هو اغتصاب الجانب القبرصي اليوناني لمقر حكومة جمهورية قبرص ذات القوميتين والمنشأة بموجب معاهدات ١٩٦٠ ومواصلة احتلاله له منذ ٣٥ سنة.

وخلافا للانطباع الذي يرسمه ممثل القبارصة اليونانيين، فإن مسألة قبرص لم تنشأ نتيجة للتدخل التركي في عام ١٩٧٤، الذي كان تدخلا قانونيا ومشروعا تماما بموجب معاهدة الضمان لعام ١٩٦٠، بل إنها نشأت نتيجة لمؤامرة القبارصة اليونانيين وما ارتكبوه، خلال فترة ١٩٦٣ - ١٩٧٤، من أعمال عنف مكشوفة ترمي إلى تحويل دولة قبرص المشتركة بين القوميتين إلى كيان قبرصي يوناني. وهذا ما أقره زعيم القبارصة اليونانيين، السيد غلافكوس كليريدس، في مذكراته المعنونة "قبرص: شهادتي" حينما قال: "كان شاغل القبارصة اليونانيين هو أن تكون قبرص دولة للقبارصة اليونانيين، بأقلية قبرصية تركية محمية" (المجلّد ٣، الصفحة ١٠٥).

ولا عجب أن يشير ممثل القبارصة اليونانيين إلى تقرير لجنة القضاء على التمييز العنصري (A/53/18) الذي وردت فيه ملاحظات استندت إلى معلومات أحادية الجانب أوردها الجانب القبرصي اليوناني في التقرير الدوري الرابع عشر الذي قدمه باسم "قبرص" (الوثيقة CERD/C/299/Add.19). ولا حاجة إلى ترديدها في هذا المقام. وحسبنا أن نقول إن شكاوى ممثل القبارصة اليونانيين بشأن "عدم قدرة" جانبه على تنفيذ الصكوك الدولية ليس إلا نفاقا صريحا ما دام سجل التاريخ يشير بوضوح إلى أنه خلال الفترة ١٩٦٣ - ١٩٧٤، كانت أبسط حقوق الشعب القبرصي التركي، بما فيها حقه في الحياة والحرية والأمن،

تنتهك انتهاكا صارخا ومنتظما. وتقدم التقارير الدورية للأمين العام والصحافة الدولية أدلة حيّة على حملة التطهير العرقي المنتظمة الموجهة ضد الشعب القبرصي التركي خلال تلك الفترة.

أما فيما يتعلق بما سمي بالقبارصة اليونانيين المحاصرين في "جيوب"، فإنه يجدر بالإشارة إلى أن مصطلح "جيوب" استخدم لأول مرة في تقارير الأمين العام ذات الصلة لوصف المناطق التي أكره القبارصة اليونانيون القبارصة الأتراك على العيش فيها خلال فترة ١٩٦٣ - ١٩٧٤. وينبغي التذكير بأن الأمين العام آنذاك وصف ظروف العيش في تلك الجيوب بأنها "حصار حقيقي" (انظر الوثيقة S/5950 المؤرخة ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٦٤). وما فتئت الآلة الدعائية للقبارصة اليونانيين تسعى إلى استخدام هذا المصطلح بغية استغلال وجود عدة مئات من القبارصة اليونانيين الذين يعيشون في قبرص الشمالية. والحقيقة أنه لا وجود لشعب محاصر "في جيوب" في قبرص منذ أن حررت تركيا القبارصة الأتراك في ١٩٧٤.

وفيما يتعلق بمزاعم النشاط الإجرامي، فإن تقارير المصادر الموثوق بها وتغطية الصحافة الدولية للمنطقة لا تدع مجالا للشك في الجهة المستخدمة في قبرص مركزا لغسل الأموال، والاتجار بالمخدرات، وتهريب السلاح وغيره من الأنشطة غير المشروعة. وفي هذا السياق، يجدر بالإشارة بصفة خاصة تقرير الاستراتيجية الدولية لمراقبة المخدرات لعام ١٩٩٨ المعنون "غسل الأموال والجرائم المالية: التقارير القطرية"، والصادر عن وزارة خارجية الولايات المتحدة.

وأمام الأدلة الدامغة التي تدل على استفحال الأعمال غير المشروعة في قبرص الجنوبية، يحسن بإدارة القبارصة اليونانيين أن تركّز جهودها على تنظيف بيتها بدل توجيه تهم زائفة إلى الآخرين. ومما له صلة بالموضوع في هذا الباب حالات التعذيب الواسعة الانتشار والأعمال الوحشية التي ترتكبها شرطة القبارصة اليونانيين والتي تشكك في نظام العدالة الجنائية برمته في الجنوب. ويمكن الإشارة إلى التحقيق العلني الذي قام به السيد أليكوس ماكريديس، المدعي العام القبرصي اليوناني، في أعقاب اللقطات التلفزيونية التي صورت أعمال العنف التي ترتكبها الشرطة ضد اللاجئين النيجيريين الذين احتجزوا في قبرص الجنوبية منذ حزيران/يونيه ١٩٩٨. وأوردت الصحيفة اليومية القبرصية اليونانية Daily Mail في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ أن "اللقطات التلفزيونية صورت أفراد قوة الرد السريع (MMAD) المجهزين بعدة مكافحة الشغب وهم ينهالون ركلا ورفسا وضربا على الأفارقة، بعد استخدام القنابل المسيلة للدموع لقمع تمرد في الزنازن". ونظرا لخطورة الحالة، انتدبت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المحامي هيو ماسي لتولي هذه القضية، وصرح بأن إدارة القبارصة اليونانيين تنتهك القانون الدولي عندما تحرم أطفال اللاجئين الأفارقة من الالتحاق بالمدرسة ومن وسائل الترفيه باحتجازهم لدى الشرطة، ولا تراعي المعايير الدولية لحقوق الإنسان التي تحكم الاحتجاز. وقال السيد ماسي "إن المؤكد أن معايير احتجاز الأحداث لا تطابق المعايير الدولية - أي قواعد بيجين المتعلقة بالأحداث واتفاقية حقوق الطفل". ولاحظ أيضا أن "بعض معايير القانون الدولي الواجبة التطبيق لا يتم الالتزام بها ... فهؤلاء لا يسمح لهم بحرية التنقل. وفرضت قيود على الزيارات ... كما تلقيت تقريرا يفيد بمنع محام من الزيارة. وإذا صح هذا

التقرير، فإنه أمر غير مقبول". (Cyprus Mail، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨). وفي الوقت ذاته، تنظر منظمة العفو الدولية أيضا في المسألة، وذكر أن انتهاك القبارصة اليونانيين لحقوق الإنسان سيدرج في التقرير القادم لمنظمة العفو الدولية (الصحيفة اليومية القبرصية اليونانية Haravgi، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨).

إن المزاعم الباطلة التي وجهها الجانب القبرصي اليوناني، إذا نظر إليها على ضوء انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها إدارة القبارصة اليونانيين ماضيا وحاضرا، فإنها تبدو بوضوح مجرد محاولة للتعتيم على سجلها الإجرامي في هذا الصدد. وإذا كان الجانب القبرصي اليوناني تهمه المصالحة حقا، فإنه ينبغي أن يضع حدا لحملته الدعائية الدولية الرامية إلى تشويه سمعة تركيا والجمهورية التركية لقبرص الشمالية، وبدون ذلك لن يكون ثمة مجال لتعزيز الثقة بين الدولتين في الجزيرة.

وسأغدو ممتنا لو أمكن تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن.

(توقيع) آيتوغ بلومر
ممثل
الجمهورية التركية لقبرص الشمالية